أهمية الإحصاءات الرسمية

تمثل الإحصاءات الرسمية أساساً ضرورياً ولازماً للتنمية المستدامة، حيث تعتبر البيانات الإحصائية الدقيقة والمكتملة والحديثة أدوات ضرورية للسياسات العامة وإعداد الخطط والبرامج واتخاذ القرارات بهدف تحقيق التنمية المستدامة، وهي على قدر كبير من الأهمية للتنبيه بالتغيرات المستقبلية والاحتياجات المطلوبة.

إن المؤشرات الإحصائية هي في الواقع بمثابة مصابيح تسلط الضوء على زوايا وأركان المجتمع الاقتصادية والديموغرافية والاجتماعية والبيئية حيث تكشف مواطن القوة ونقاط الضعف فيها، كما تعمل أيضاً كأجهزة إنذار مبكر تنبه إلى المخاطر المحتملة لكي يتمكن صانعو السياسات من اتخاذ القرارات المناسبة لتلافي تلك المخاطر وتصحيح الأوضاع في المجتمع.

أود أن اسلط الضوء هنا على أهمية الإحصاءات في مصرف قطر المركزي بصفته الجهة المختصة برسم وتنفيذ السياسة النقدية والتنسيق بينها وبين السياسة المالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والتنموية للدولة، بما لا يتعارض مع استقرار سعر صرف الريال وحرية تحويله للعملات الأخرى، واستقرار أسعار السلع والخدمات والاستقرار المالي والمصرفي، وفي هذا الإطار تلعب البيانات والإحصاءات الرسمية دوراً مهماً في وضع أهداف السياسة النقدية ومراقبتها من خلال المؤشرات الإحصائية الدورية للتأكد من عدم خروجها عن نطاقها المخطط لها، كما أن تلك الإحصاءات تلعب دوراً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي والمصرفي من خلال مؤشرات الإنذار المبكر واختبارات الضغط التي يتم إجراؤها بصفة دورية.

ولا تقتصر أهمية الإحصاءات الرسمية على المستوى المحلي فحسب بل تتعدى ذلك إلى المستويين الإقليمي والدولي، فعلى المستوى الدولي، ولأهمية اكتساب ثقة المجتمع الدولي فيما تصدره كل دولة من بيانات، فقد وضع صندوق النقد الدولي عدة أنظمة ومعايير دولية يتم تصنيف الدول وفقاً لها، لعل أهمها النظام العام لنشر البيانات (GDDS) والمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS)، وتسعى كل دول العالم للانضمام إلى هذه الأنظمة والمعايير، وتحسين إحصاءاتها للترقي من نظام إلى معيار لما في ذلك من فوائد جمة تعود عليها سواء من ناحية جذب الاستثمارات الدولية أو تحسين تصنيفها الائتماني بما يحقق لها ولمؤسساتها المالية والاقتصادية مكاسب عديدة لعل أهمها تخفيض كلفة اقتراضها من الأسواق الدولية وزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية.

ولا شك في أن التنسيق بين الأجهزة المسؤولة عن الإحصاءات الرسمية في الدول يعتبر أمراً ضرورياً لتحقيق الاتساق والفعالية في النظام الإحصائي، كما أنه يسهم في تحسين نظم تلك الإحصاءات. وفي دولة قطر فإن

هناك تنسيق وتعاون كامل بين تلك الأجهزة ممثلةً في جهاز التخطيط والإحصاء ووزارة المالية ومصرف قطر المركزي من أجل تحسين الإحصاءات الرسمية بالدولة من حيث التغطية والدورية والحداثة، بحيث أصبحت الإحصاءات الرسمية لدولة قطر اليوم مؤهلة للانضمام للمعيار الخاص لنشر البيانات (SDDS).

خالد بن سعود ال ثاني
المدير التنفيذي
قطاع استقرار النظام المالي والإحصاء
عضو لجنة الإحصاء الاستشارية